واقع و طبيعة مناخ الاستثمار في الجزائر و انعكاسه على الدور التنموي للقطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية لمؤشرات أداء الأعمال للفترة 2010-2020

The reality and nature of the investment climate in Algeria and its reflection on the role of the private sector in supporting economic development, analytical study of business performance indicators during the period 2010-2020

بوكفوسة محجوبة[1]

مخبر لإصلاحات الاقتصادية و الاندماج الجهوي و الدولي
جامعة وهران 2 محمد بن احمد – الجزائر.

Joubabouk@gmail.com

شوام بوشامة

مخبر لإصلاحات الاقتصادية و الاندماج الجهوي و الدولي
جامعة وهران 2 محمد بن احمد– الجزائر

chouambouchama2002@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 11 /2022/03 تاريخ القبول: 21 /2022/04 تاريخ النشر: 03 /2022/06

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع و طبيعة مناخ الاستثمار في الجزائر و انعكاسه على تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص من خلال تحليل وتقييم مؤشرات أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2020، حيث شهد العالم المعاصر العديد من التطورات والتغيرات التي مست جميع المجالات الاقتصادية ،السياسية والاجتماعية خاصة مع تزايد الأزمات الاقتصادية المختلفة و بروز بوادر النظام العالمي الجديد الذي يهدف إلى فتح الأسواق، تحرير التجارة، تشجيع المنافسة و دفع القطاع الخاص نحو المساهمة في التنمية الاقتصادية حيث توصلنا في دراستنا إلى أنه بالرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر لتحسين بيئتها الاستثمارية لاستقطاب أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية و المحلية الخاصة و تقديمها للعديد من الحوافز و التسهيلات إلى أنها لا تزال تعاني من عدة مشاكل و معوقات تحول دون السماح للقطاع الخاص من لعب دور فعال في التنمية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، القطاع الخاص، مؤشرات أداء الأعمال، المشاريع الاستثمارية .

Abstract:

This research paper aims to study the reality and nature of the investment climate in Algeria and its reflection on activating the developmental role of the private sector by analyzing and evaluating business performance indicators during the period 2010-2020, as the contemporary world witnessed many developments and changes that affected all economic, political and social fields. Especially with the increase in various economic crises and the emergence of signs of a new world order that aims to open markets, liberalize trade, Encouraging competition and pushing the private sector towards contributing to economic development, as we found in our study that despite the efforts made by Algeria to improve its investment environment to attract the largest number of investment projects and provide them with many incentives and facilities, it is still suffering from several Problems and obstacles that prevent the private sector from playing an effective role in economic development.

Key words: *foreign direct investment, private sector, private investment, business performance indicators, investment projects*

[1]. **المؤلف المرسل:بوكفوسة محجوبة:** Joubabouk@gmail.com

مقـــدمة:

إن الجزائر على غرار باقي الدول واصلت من خلال مخططتها التنموية بذل المزيد من الجهود و توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لنمو القطاع الخاص وقيادته للاقتصاد الوطني، حيث انتهجت سياسات متعددة و اقترحت البرامج اللازمة لتطوير الأنظمة و تحسين المناخ الاستثماري من خلال فتح الأفاق الاستثمارية أمام القطاع الخاص لتوظيف موارده و الاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة التي توازن بين الأرباح الخاصة و تحقيق الأهداف الإستراتيجية وصولا إلى تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و بالنظر للأهمية البالغة لهذا الموضوع حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل طبيعة مناخ الاستثمار في الجزائر و انعكاساته على تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص من خلال قيامنا بدراسة تحليلية لمؤشرات أداء الأعمال في الجزائر مع والوقوف على أهم المعوقات و المشاكل التي تحول دون تحسين البيئة الاستثمارية و تطوير القطاع الخاص .

أهداف و أسباب اختـــيار الموضـــوع :

إن التحول الذي يشهده العالم بسبب القفزة التنموية للقطاع الخاص في الدول المتقدمة تعتبر أحد أهم أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة حيث أضحى القطاع الخاص يشكل إحدى الآليات الرئيسية في النشاط الاقتصادي خاصة بعد فشل القطاع العام في تحقيق معدلات نمو ايجابية وذلك لفترات عديدة بسبب التدهور و التراجع الذي مس جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وانطلاقا مما سبق ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

إشكاليـــة الـــدراســـة:

ماهـــي طبيعة وواقع مناخ الاستثمار في الجزائر و ما هي انعكاساته على تفعيل دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية ؟

من خلال الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية و ما الفرق بينها و بين النمو الاقتصادي ؟
- ما مفهوم القطاع الخاص و ما هي محدداته في الدول النامية ؟
- ما هي أهم المعاير التي تمكننا من تحليل طبيعة مناخ الاستثمار في الجزائر؟
- ما هي انعكاسات مؤشرات أداء الأعمال على تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص في الجزائر ؟
- ما هي أبرز المشاكل و العراقيل التي يواجهها القطاع الخاص الجزائر؟

فرضية الدراسة: للإجابة عن الإشكالية و الأسئلة الفرعية اقترحنا الفرضيات التالية :

-إن تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية يتطلب تطبيق استراتيجيات تنموية فعالة تعتمد على إصلاحات جذرية تشجع على الانفتاح على العالم الخارجي و فتح الأفاق الاستثمارية أمام القطاع الخاص.

- تعتبر مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر ضئيلة جدا و هذا راجع إلى طبيعة البيئة الاستثمارية.
- تعتبر البيروقراطية و المنافسة غير الشرعية ، مشكل العقار الصناعي و التمويل أهم و أبرز معوقات القطاع الخاص في الجزائر.

حـــدود الـــدراسة: بهدف الإجابة عن إشكالية البحث و الإحاطة بجميع جوانبه حددنا مجال دراستنا للموضوع كالتالي:

الحـدود المكانية:إن محور الدراسة يندرج ضمن إطار تحليلي لواقع و طبيعة المناخ الاستثماري –دراسة حالة الجزائر–

أما الحدود الزمنية:من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة و إعطاء الموضوع حقه في الدراسة فضلنا اختيار الفترة 2010-2020 لدراسة مختلف المعطيات و البيانات الاقتصادية.

▪**منهـج الـدراسة**: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستنباطي واستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي الذي يمكننا من استخدام الأدوات الإحصائية أثناء استقرائنا للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة .

▪**خطــة الدراسة** :

ومن أجل معالجة الموضوع من جميع جوانبه و الإجابة عن الأسئلة المطروحة قسمنا الدراسة إلى ستة 06 محاور رئيسية كالآتي:

1: **إشكالية التنمية الاقتصادية و النمو ،تعدد المفاهيم ووجهات النظر.**

2: متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية.

3: مفهوم القطاع الخاص ، خصائصه و محدداته في الدول النامية .

4: تقييم و تحليل مؤشرات أداء الأعمال وانعكاسها على القطاع الخاص في الجزائر.

5: دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية .

6: مشاكل و عراقيل القطاع الخاص في الجزائر .

مقدمة :على الرغم من أهمية القطاع الخاص للاقتصاديات الدول النامية ، إلا أن محدداته لم تحضي إلا بالقليل من الدراسات ، و قد يرجع ذلك إلى عدم توفر البيانات من جهة و الاعتماد بدرجة اكبر على القطاع العام من جهة أخرى ، وذلك في ظل الأهمية النسبية الطاغية لمشروعات القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في الدول النامية[1]، و في هذا السياق وقبل التطرق إلى انعكاسات المناخ الاستثماري على القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإستراتيجية سنتناول إشكالية التنمية الاقتصادية و النمو و متطلباتها في الدول النامية .

1.إشكالية التنمية الاقتصادية والنمو: تعدد المفاهيم ووجهات النظر:

1:1 تعريف التنمية الاقتصادية و النمو:

1.1.1: تعريف التنمية لغة: تعني النماء ، الزيادة و الكثرة،وعلماء الاقتصاد يعرفونها بأنها **الزيادة السريعة في المستوى الإنتاج الاقتصادي**[2]،و **الإنماء والتنمية** مصطلحان مترادفان و يقابلهما في اللغة الفرنسية t**développemen** وبالإنكليزية t**développemen** و يقصد بهما، حدوث تطورات وتغييرات أساسية هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فالإنماء هو منهج مقرر وعمل مقصود يرمي إلى تحقيق نتائج معينة[3].

2.1,1: نشأة مفهوم التنمية و تطوره:

ظهر مفهوم التنمية t**développemen**، بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية و استعمل "**ادم سميث**"هذا المفهوم "في الربع الأخير من القرن الثامن عشر(ق.**28**) ،كما استخدم مصطلح الثروة **Révolution**، التي تعني حدوث تغير سريع وأساسي في التنظيم السياسي، علاقات السلطة و الطبقات الاجتماعية، نظام التحكم في الملكية الاقتصادية و النظام الاجتماعي لمجتمع ما[4]،

ومابين عامين 1875 -1900نشرت كتب باللغة الانجليزية و فضل العلماء كلمة "**ارتقاء** "**évolution**" في عناوين كتبهم وفضل آخرون كلمة "**نمو**" **Growth**"إلا أنهم في النهاية استخدموا كلمة "**تنمية** "**développement**، باعتبارها الكلمة الصحيحة، وقد برز مفهوم التنمية في"**علم الاقتصاد**" حيث استخدم للدلالة على **عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين**،ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، و تعرف التنمية السياسية " **بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية** ".

3.1.1 :مفهوم النمو الاقتصادي: يقصد به :**حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالية الدخل القومي**،بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، غير أن هذا المفهوم لا يتحقق إلا بعد التأكيد على ما يلي: **أولا** :إن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني و وفقا لذلك فان :**معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي– معدل النمو السكاني،**

4.1.1: مفهوم التنمية الاقتصادية[5]: للتنمية الاقتصادية عدة تعاريف اختلف العلماء في تحديد مفهوم شامل لها حيث عرفها البعض بأنها العملية **التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم**، و على ذلك فان العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي نفس العناصر التي انطوت على عملية النمو الاقتصادي المذكورة سابقا زيادة على ذلك تنفرد عملية التنمية بعناصر أخرى تتمثل في ما يلي: أ :**تغييرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي– ب: تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل:جـ- الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة**

من خلال ما سبق نستنتج أن بعض الاقتصاديين كانوا يميلون إلى استعمال مصطلحي "**النمو" و "التنمية"**، بمعنى واحد ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهما غير أن التفرقة الرئيسية بينهما تكمن في التلقائية و التدخل في تحقيقهما، **فالنمو تلقائي** يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة بينما التنمية فهي **عمل يستوجب التدخل والتوجيه** من قبل الدولة و يعد الاقتصادي "**شوبيتر**"أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي و التطور، **فالنمو** برأيه يحدث بسبب نمو السكان والثروة و الادخارات بمعنى حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، فحين أن التطور الاقتصادي ينتج من التقدم و الابتكار، أما **التنمية** فتتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات، ويؤمن"**شوبيتير**"بتلقائيتهما من دون ضرورة تدخل الدولة.

2.1:مقاييس التنمية و النمو الاقتصادي[6]:لابد من تحديد المعايير التي تمكننا من قياس النمو و التنمية الاقتصادي إذ توجد ثلاث معايير رئيسية وهي: معايير **مرتبطة بالدخل، معايير هيكلية** و **معايير اجتماعية**.

1.2.1معايير الدخل: يعتبر الدخل المؤشر الأساسي في مقاييس التنمية و درجة التقدم الاقتصادي غير انه يمكن التفرقة بين ما يلي :

أ. **الدخل القومي الكلي**: يرى الاقتصادي "**ميـــد**"**Mead**e"أن قياس النمو يتحدد بالدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد.

ب. **الدخل القومي الكلي المتوقع**: يقترح بعض الاقتصاديين على أن قياس النمو الاقتصادي يتحدد على أساس الدخل المتوقع و ليس الفعلي فقد يكون لدى الدول موارد كامنة و لها إمكانات مختلفة من ثرواتها الكامنة وبذلك لا بد من أخذ جميع المقومات عند احتساب الدخل.

جـ. **معيار متوسط الدخل**: يعتبر متوسط الدخل من المقاييس الأكثر صدقا و دقة في قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول، ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط و يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية :

معـــــدل النمـــو = الدخل الحقيقي الفترة الحالية– الدخل الحقيقي في الفترة السابقة × 100

الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

د: معادلة سنجر للنمو الاقتصادي : وضع **الاقتصادي** **"سنجر"** معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952 ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل "**هكس وهارود**"- "**دومار**" و عبر **سنجر** عن معادلة النمو بأنها دالة ذات ثلاث عوامل و هي : **الادخار الصافي– إنتاجية رأس المال– معدل نمو السكان** و تتخذ الشكل الأتي :

D=SP–Rحيث "**D**" هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، "**S**"هي معدل الادخار الصافي، "**P**" هي إنتاجية رأس المال، "**R**" هي معدل نمو السكان السنوي و منه: " **معدل النمو السنوي لدخل الفرد= معدل الادخار الصافي× إنتاجية الاستثمارات الجديدة– معدل نمو السكان".**

2.2.1 :المعايير الاجتماعية: يقصد بالمعايير الاجتماعية هي تلك المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تتماشى والحياة اليومية لأفراد المجتمع في المجال الغذائي والصحي وكذا التعليمي.

3.2.1: المعايير الصحية :و هناك المعايير الهيكلية ، معايير التغذية و المعايير التعليمية.....**الخ**

3.1 : نظريات التنمية الاقتصادية و النمـــو:

1.3.1 : منهج النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية[7] : يعود هذا المنهج إلى القرن الثامن عشر، إلى المدرسة الرأسمالية و على رأسها "**ادم سميث** "**ودافيد ريكاردو** "و التي عرفت بالمدرسة النمساوية التي نادت حوالي عام 1870 بالمبادئ الحديثة الهامشية لـ" **الفرد مارشال** "الذي حدد حوالي عام 1890 أسس التحليل الجزئي ثم إلى تحليل "**جامس ميد** " وغيره في العصر الحديث .

2.3.1 منهج النظريات الشيوعية و الراديكالية. يعد" **كارل ماركس"** أب الشيوعية التي قامت على أسسها النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطبقة الآن في الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا.

3.3.1 :المنهج الهيكلي:سيطر هذا المنهج على الفكر التنموي والسياسات الاقتصادية في عقدي الخمسينيات والستينيات أي في الفترة التي أعقبت مباشرة نهاية الحرب العالمية الأولى.

4.3.1 :نظرية مراحل النمو الاقتصادي:يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية للمؤرخ الاقتصادي البريطاني "**روستو**"حيث ظهرت خلال فترة الخمسينيات من أجل جلب أنظار الدول النامية إلى المعسكر الرأسمالي خوفا من المد الشيوعي الذي بات يوسع من دائرة أنصاره،كل هذا كان في إطار ما عرف في الحرب الباردة، وقد بني **روستو** نظريته هذه اعتمادا على التجربة الاقتصادية الأمريكية والبريطانية، حيث قام بتحليل التخلف على شكل مراحل و اعتمد خمسة مراحل يجب أن تمر عليها كل دولة حتى تصل إلى مصاف الدول المتقدمة(د. بن قانة، 2012) و المتمثلة فيما يلي :

- **مرحلة المجتمع التقليدي.**
- **رحلة التهيؤ للانطلاق أو ما قبل الانطلاق.**
- **مرحلة الانطلاق .**
- **مرحلة الاتجاه نحو النضج آو النضج الاقتصادي.**

- **مرحلة شيوع الاستهلاك أو الاستهلاك الوفير أو الكبير.**

1.3.5.نظرية النمو غير المتوازن:تنظر أكثر النظريات الحديثة إلى أن النمو المتوازن هو شرط أساسي للتنمية الواعية غير أن " **ألبرت هيرشمان** يرى أن أوضاع المجتمعات الفقيرة لا تمكنها من تبني و تنفيذ إستراتيجية شاملة للنمو، نظرا لافتقارها لرأس المال الكثير و عدم إمكانها من تخصيص كميات كبيرة من الاستثمارات لجميع القطاعات و في وقت واحد تمكنها من تحقيق نمو شامل ومتوازن بين القطاعات المختلفة.

1.3.6. نظرية الدفعة القوية أو النمو المتوازن: و يعتبر *رانجر و *رودان *من أهم دعاة هذه النظرية، معتبرين أن للاستثمار ولمعدل تراكم الرأسمالي دورا في عملية التنمية، و بالاعتراف بأهمية هذا الدور في هذا المجال إلا أنه لا يمكن التسليم بأنه العامل الاستراتيجي الوحيد، و قد دلت التجربة أن هناك عوامل اجتماعية وسياسية مختلفة تتحكم في عملية التنمية .

1.3.7. نظرية النمو من خلال استغلال فائض القوى العاملة: نادى "**آرثر لويس** باستبدال نقص رؤوس لأموال التي تعاني منها أغلب الدول النامية بفائض القوى العاملة الموجودة بكميات كبيرة و الذي يبقى قسم كبير منها سيئ التشغيل أو معطلا تعطيلا تاما.

1.3.8. نظرية التراكم بكلفة متناقصة :قدم هذه النظرية الاقتصادية الفرنسي " **فرانسو بيرو** *حيث أكد أن التنمية تمثل عملية كسر ازدواجية الاقتصاد التي تقوم عليها أكثر اقتصاديات الدول النامية و يجعل منها قطاعا تقليديا قديما وقطاعا ديناميكيا حديثا.

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية و النمو سنتناول متطلباتها في الدول النامية من خلال التطرق إلى محددات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية كما يلي :

2 :متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية: قبل تحديد متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية سنحاول تسليط الضوء على مفهوم اقتصاد السوق ووظائف القطاع العام و دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية .

1.2:دور الدولة و القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية[8]:

1.1.2 :تعريف القطاع العام :يقصد بالقطاع العام **وحدات القطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي لا يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، ومن أسباب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** هناك عدة عوامل ساهمت في إرساء تدخل الدولة وقيادتها للنشاط الاقتصادي من بينها:

– ورثت الدول النامية المستقلة حديثا وضعا صعبا فإلى جانب الجهاز الإداري يوجد مشروعات عامة كبيرة خاصة في مجال الخدمات العامة و التي كانت تشرف عليها الإدارات الاستعمارية لأسباب سياسية اقتصادية فكان على الدولة الجديدة الاستمرار في إدارة هذه المشروعات.

– ورثت الدول المستقلة حديثا علاقات تجارية مرتبطة بالدول الغربية و نظرا لمكانتها الاقتصادية الدولية الضعيفة كانت تجارتها الخارجية في حالة عجز مما تتطلب تدخل الدول الغربية في مسار التجارة الخارجية.

– بعد إدراك و تأميم الموارد الطبيعية و المنشئات الاقتصادية الكبرى من طرف الدولة أضحت ميزانية الدولة هي الممول الوحيد للنشاط الاقتصادي بالنظر إلى ما تساهم به موارد الطبيعية من الدخل القومي.

– إلزامية التنمية الاقتصادية و ضرورة تحقيق معدلات نمو عالية و التوجه نحو التخطيط الاقتصادي دعا إلى المزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتأمين تنفيذ التخطيط الاقتصادي، كما طرح شعار الاشتراكية السياسية والاقتصادية من أجل تأميم القطاع الخاص و إحكام القبضة على الاقتصاد الوطني .

2.1.2 الانتقادات الموجهة إلى القطاع العام: يتهم القطاع العام بانخفاض الربحية و انخفاض الإنتاجية و تعرض بعض مؤسساته و مشاريعه إلى **الخسارة ، السرقة والمحسوبية،** ثم إن الإشارة إلى حجم ما يتعرض له القطاع العام من خسائر ليس بالضرورة دليلا على نجاح الإدارة في القطاع الخاص بسبب تعرض العديد من وحدات القطاع الخاص للإفلاس ، و عليه فان الانتقادات الموجهة إلى القطاع العام بخصوص السرقة و المحسوبية فهي مسألة تتعلق بالقائمين على إدارة مؤسسات القطاع العام، و هم وحدهم يتحملون عبئ هذه النواقص و يمكن تطهير المؤسسات منهم ،و بعد هذه الانتقادات كان التوجه قائما نحو القطاع الخاص الذي سنبرز أهم خصائصه .

3.1.2:ماهية اقتصاد السوق و خصائص القطاع الخاص[9]: يقصد به الاقتصاديات التي تعتمد على **ميكانيزمات قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن** كما **يعرف اقتصاد السوق** بأنه *__اقتصاد تقوم فيه آلية السوق بتفرعاتها المختلفة والمعروفة بالتوفيق بين الحاجات الغير المحدودة للإنسان والموارد المحدودة__ *

4.1.2: الخصائص الرئيسية لاقتصاد السوق[10]: وهي الحرية الفردية المثلى – الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج – النظام النقدي – نظام الأسعار و الأسواق – الأسواق المالية الدافع الذاتي نحو الفائدة – نظام التبادل و قانون العرض و الطلب .

3:مفهـــوم القطــاع الخاص و محدداته في الدول النامية[11]:

1.3 تعريــف القطــاع الخــاص: يعرف **القطاع الخاص** باللغة الانجليزية **Private sector** و هو *__قطاع الأعمال المرتبط بالمؤسسات والشركات التي يملكها أفراد بصفة شخصية و غير مرتبطة بحكومة الدولة و أي مؤسسة من مؤسساتها__ ، وهو مجموعة من المهن ، و الأعمال التي يعمل فيها فرد أو مجموعة من الأفراد و ترتبط بالخبرات والمهارات المكتسبة سواء بالاعتماد على التدريب المهني أو التعليم الأكاديمي ويساهم القطاع الخاص بتوفير الدخل للأفراد من خلال وجود مجموعة من فرص العمل ضمن المنشئات الخاصة.[12]

كما يعرف **القطاع الخاص** بأنه: *__هو عنصر أساسي و منظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق و المنافسة، و تحدد فيه المبادرة الخاصة و تحمل المخاطر القرارات المتخذة__* و يطلق مفهوم **القطاع الخاص** على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة و المنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والخدمات و الكميات المنتجة و المستهلكة[13].

و منه نستنتج: انه لإقامة **قطــاع خــاص** يفترض وجود اقتصاد حر و عدم تدخل أي فئة في النشاط الاقتصادي كما يفترض وجود سوق منافسة يكون فيها عدد المتعاملين كبير جدا، و أن السلوك الاقتصادي يقوم على تحقيق الربح و قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام.

2.3 : خصــائص القطــاع الخــاص[14]: يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي جعلت منع القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات من خلال تحقيق نشاط اقتصادي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو و تطور دينامكي على مدى الطويل و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- السرعة في انجاز و تحقيق أهداف البرامج و المشاريع الاقتصادية لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام .
- القطاع الخاص يزيل تخوف الرأس المال الأجنبي و يشجعه على الاستثمار و الشراكة .
- الديناميكية ، الحيوية و سرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته و مبادرته.
- الكفاءة العالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية و تحسين الأداء في المجالات التي ينشطها .
- إتباع أساليب إدارية حديثة و استعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة و زيادة جودتها في الاقتصاد المحلي و بالتالي زيادة الإنتاجية .
- توظيف العدد المناسب من العمال على عكس القطاع العام الذي يوظف باستمرار فائضا في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته.
- وضوح الهدف في القطاع الخاص المتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح.
- يعد الطرف الثاني في التأثير على القطاع الاقتصادي في كل دولة بعد القطاع العام و يشكل عنصرا من عناصر التوازن في الاقتصاد المحلي و العالمي .

3.3 :العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية، هناك عدة عوامل تأثر على نمو القطاع الخاص و تحدد قدرات هو نذكر منها:[15]

-أ- معدل نمو الناتج ب- القروض المصرفية – ج- سعر الفائدة- ت- سعر الصرف -ث- الضرائب – -ح- الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام و مزاحمته للقطاع الخاص- خ – الديون الخارجية -د- الاستقرار الاقتصادي – ذ- الاستقرار السياسي – ر- الاستقرار التشريعي- ز- البنية التحتية المادية و الاجتماعية – س-حكم القـــــانون .

بعدما تطرقنا إلى مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالقطاع الخاص سنحاول من خلال الجانب التطبيقي دراسة أهم المتغيرات التي تمكننا من تحليل مدى تأثير المناخ الاستثماري على أداء القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و بالتحديد على دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية :

4: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار و مؤشرات أداء الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2010-2020:

1.4: من حيث مؤشـرات أداء الأعمـال: لتقدير مناخ الاستثمار في أي دولة تلجأ بعض الهيئات إلى إصدار مؤشرات إحصائية تمكننا من تحليل البيئة الاستثمارية للدول و مدى فعاليتها.

1.1.4:مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر عن معهد **هيرتاج** بالتعاون مع صحيفة **ووال ستريت جوغنال** منذ عام **1995** يقيس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد[16]. و بالاعتماد على مجموعة من المحددات منها، حقوق الملكية، النزاهة الحكومية، العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، حرية الأعمال، الأسواق المفتوحة، حرية التجارة و الاستثمار، ووفق هذا المؤشر بلغت درجة الحرية الاقتصادية للجزائر **49.7** ما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة 162 في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2021، و قد زادت نتيجتها الإجمالية بمقدار 2.8 نقطة

و يرجع ذلك الى تحسن الأوضاع المالية بسبب ارتفاع سعر البترول مما ساهم في فتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب. (الجديد) كما هو مبين في **الجدول رقم** 01 المبين أدناه:

الجدول رقم 01.: ترتيب الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية على مقياس النقاط من 0 إلى 100 نقطة .

الترتيب	الدول	درجة الحرية	الترتيب	الدول	درجة الحرية
14	الإمارات	76.9	119	تونس	56.6
31	قطر	72.0	126	جيبوتي	56.2
40	البحرين	69.9	128	مريطانيا	56.1
63	السعودية	.66	130	مصر	55.7
69	الأردن	64.6	132	جزر القمر	55.7
71	عمان	64.6	154	لبنان	51.4
74	الكويت	64.1	162	الجزائر	49.7
81	المغرب	63.3	175	السودان	39.1

المصدر : arabic.cnn.com من إعداد الباحثة .

ملاحظ: حرة كليا : 80-100 ، حرة غالبا : 70-79.9، متوسطة الحرية 60-69.9، غير حر غالبا:50-59.9، مقموعة 0-49.9.

2.1.4: مـؤشر الشفافية: تصدر سنويا منظمة الشفافية الدولية و التي تأسست سنة 1993 كمنظمة غير حكومية في برلين بألمانيا مؤشر الشفافية لتعكس مدى تفشي الفساد في الدول و تأثيره على مناخ الاستثمار كأحد معوقاته و **تعرف :عدم الشفافية أو الفساد** على أنه :***استغلال المناصب العامة لتحقيق المصالح الخاصة*** و يتراوح التقييم بين 10 درجات شفافة جدا و صفر0 فاسدة جدا[17]و في هذا الصدد احتلت الجزائر المركز117 و تونس المركز 70 و المغرب في المركز 87 و احتلت الإمارات أعلى مرتبة في الدول العربية في المركز 24 تليها قطر في المرتبة الثانية عربيا في المركز 31.[18]

3.1.4: مـؤشر التنميـة البشـرية: يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية الذي يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدول من خلال ثلاث مؤشرات فرعية و هي **طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة** و يتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات و هي[19]:

تنمية بشرية عالية و تكون قيمة المؤشر أكثر من 80 %.

تنمية بشرية متوسطة و تتراوح قيمة المؤشر ما بين 50 %و 79 %.

تنمية بشرية منخفضة و تكون قيمة المؤشر من 50 %. ووفق هذا المؤشر تحتل الجزائر المرتبة 91 متفوقة على تونس التي تحتل المرتبة 95 و المغرب في المركز 121 وفقا لترتيب الدول العربية لمؤشر التنمية البشرية لسنة 2021 وهذا راجع إلى السياسات التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2010، حيث خصصت لبرامج التنموية البشرية نحو 154 مليار دولار خلال الحقبة 2010-2014، إذ أنشئ ما يقارب 5000 مؤسسة تعليمية و 1500 منشأة من البني التحتية والصرف الصحي المقدر بـ 95% مع تحسين فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب التي قدرت بـ84 %سنة 2012، و قدر الإنفاق على الخدمات الصحية بمساهمة قدرت بـ84.1 %من الإنفاق العام و15% من الإنفاق الشخصي.[20]

الجدول رقم 02: ترتيب الدول حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة **2021**. **المقياس** : معدل الدرجات.

الترتيب	الدول	درجة التنمية البشرية	الترتيب	الدول	درجة الحرية
30	الإمارات	تنمية بشرية عالية جدا	95	تونس	تنمية بشرية عالية
40	السعودية	تنمية بشرية عالية جدا	102	الأردن	تنمية بشرية عالية
42	البحرين	تنمية بشرية عالية جدا	105	ليبيا	ا تنمية بشرية عالية
45	قطر	تنمية بشرية عالية جدا	115	فلسطين	تنمية بشرية عالية
60	عمان	تنمية بشرية عالية جدا	116	مصر	تنمية بشرية عالية
64	الكويت	تنمية بشرية عالية جدا	121	المغرب	تنمية بشرية متوسطة
91	الجزائر	تنمية بشرية عالية	123	العراق	تنمية بشرية متوسطة
92	لبنان	تنمية بشرية عالية	151	سوريا	تنمية بشرية متوسطة

الموقع :**arabic.cnn.com** من إعداد الباحثة.

4.1.4.مؤشر سهولة أداء الأعمال: استحدث هذا المؤشر سنة 2005 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ سنة 2004 عن مجموعة البنك الدولي، و يقيس المؤشر مدى تأثير إجراءات الحكومة على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يضم مجموعة من المكونات وهي: **مؤشر استخراج التراخيص ، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر أنفاد العقود** و هناك مؤشر **التنافسية العالمية** الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وحسب هذا المؤشر و نقلا عن ما تضمنه تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي تحتل الجزائر مراتب متأخرة في أداء الأعمال[21]، حيث أن الجزائر عرفت تراجعا ملحوظا في مؤشر أداء الأعمال فبينما كانت تحتل المرتبة 136 سنة 2010 تراجع ترتيبها إلى المرتبة 148 سنة 2012 ثم إلى المرتبة 163 سنة 2016، ليتراجع مرة أخرى إلى المرتبة 166 سنة 2018، هذا و سجلت تأخرا ملحوظا في مؤشر حماية المستثمرين الذي كانت تحتل فيه المرتبة 73 سنة 2010 لتتراجع إلى المرتبة 179 سنة 2020، **و** نفس الأمر بالنسبة للحصول على الائتمان، و التجارة عبر الحدود، دفع الضرائب، أما فيما يخص بدء النشاط التجاري، و تسجيل الملكية فهي في حالة استقرار.

الجدول رقم 3: يبين الوقت اللازم لإنشاء مؤسسة أعمال – تكلفة الوقت اللازم لبدء أنشطة الأعمال للقطاع الخاص لكل من الجزائر ، تونس و المغرب خلال الفترة **2010-2019** **المقياس : عدد الأيام**

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	22	22	22	22	20	18	18	18	18	18
تونس	13	13	13	13	13	13	13	13	9	9
المغرب	12	12	12	12	11.5	1.5	10	9	9	9

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي. المعهد اليونسكو للإحصاء من إعداد الباحثة (http://ppi.worldbank.org

وحسب **الجدول رقم** 3، فأن الوقت اللازم لإنشاء مؤسسة في الجزائر أطول من الوقت اللازم في انجازها في كل من المغرب وتونس حيث تصل تكلفة الوقت لإنشاء مؤسسة خاصة في الجزائر إلى**18 يوم** حسب **قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2019** بينما

تقدر تكلفتها في تونس **09 أيام** حوالي النصف و كذلك الأمر بالنسبة للمغرب، و ذلك يعكس البيروقراطية الإدارية على المستوى الهيئات المكلفة بإنشاء المؤسسات مما يؤثر سلبا على تشجيع إنشاء المؤسسات الخاص و الإسراع في الانطلاق في مشاريعها الاستثمارية .

2.4: مـن حيث طبيـعة و هيكلة القطـاع الخاص: بعد قيامنا بدراسة تحليلية لأهم مؤشرات أداء الأعمال سنبرز طبيعة و هيكلة القطاع الخاص في الجزائر انطلاقا من عدة معايير:

1.2.4: معيار حجم و قيمة الاستثمارات الأجنبية للجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية:

نلاحظ من خلال **الشكل رقم 1** المبين أدناه ووفقا لمعيار **حجم و قيمة الاستثمارات الأجنبية** أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بلغ **24** مشروع لسنة **2019**، و مثلت مصر الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية لسنة **2019** بتكلفة استثمارية بلغت **13.7 مليار دولار** من الاستثمارات المعلنة ، تليها دول الخليج و الإمارات و من بين أكبر 10 وجهات للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية حقق كل من الأردن، تونس، المغرب، مصر أكبر زيادة في عدد المشاريع بنسب **100 % و 63 % و 56 % و 52 %** على التوالـــي في سنة **2019**.

شكل رقم 1: عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لسنة 2019 المقياس : عدد المشاريع

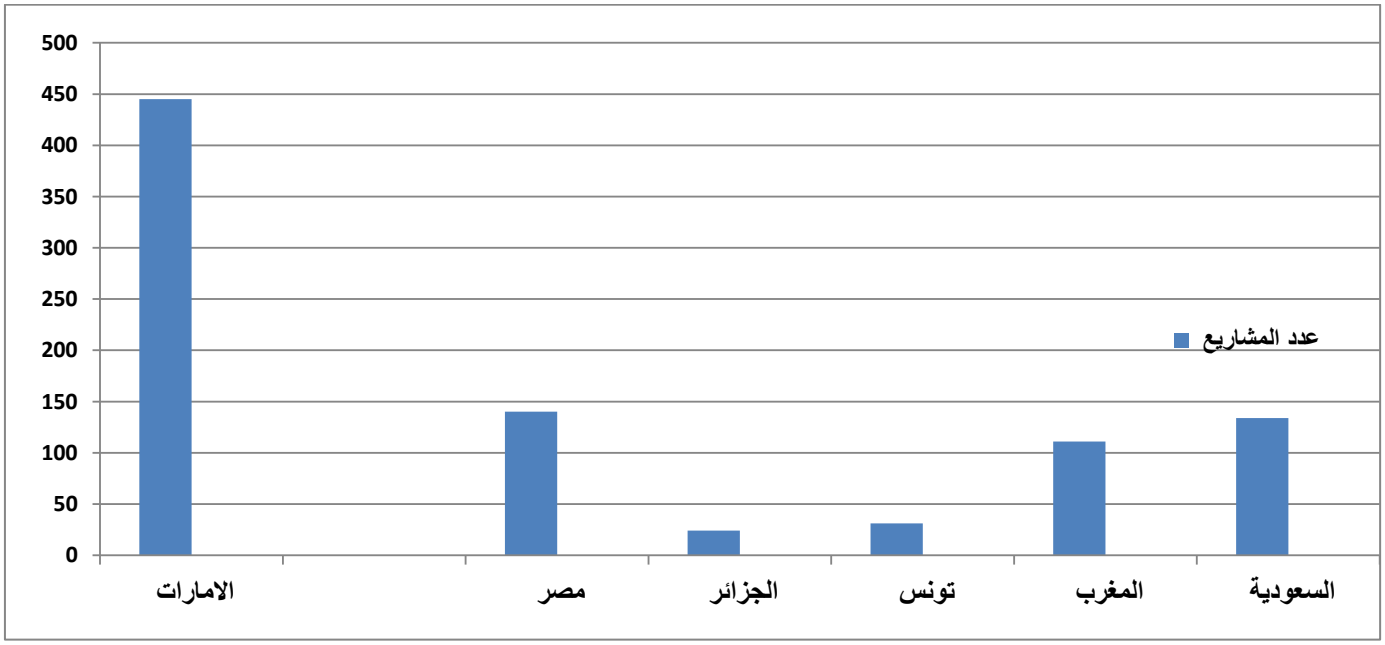

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لسنة 2020– من إعداد الباحثة .

2.2.4.معيـــار قطـــاع النشاط:

الشكل رقم 2: المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2018. المقياس : بالمليون دينار جزائري

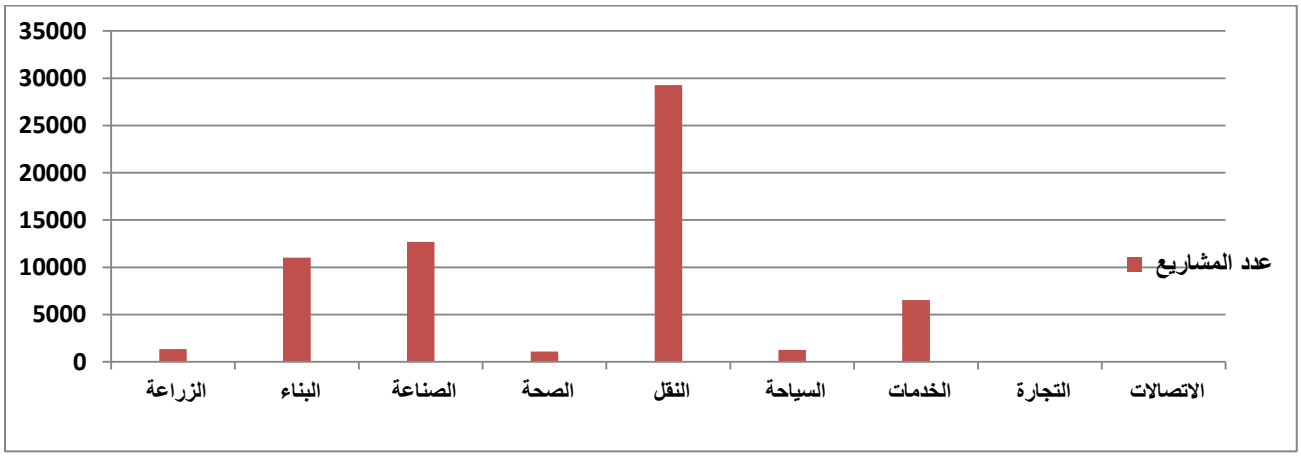

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، وزارة الصناعة – من إعداد الباحثة.

أما حسب معيار **قطاع النشاط** المبين في **الشكل رقم 2** أعلاه ، فنلاحظ خلال الفترة **2002 – 2018** هيمنة قطاع النقل على الاستثمار الخاص بالجزائر بحصوله على أكبر قدر من المشاريع الاستثمارية باحتلاله المرتبة الأولى بنسبة **46.28 %** أي حوالي **29267** مشروع استثماري و بقيمة 1164966مليون دج، يليه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بنسبة **20.08 %** حوالي 12698 مشروع استثماري أي ما قيمته 8373763 مليون دج و احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثالثة بنسبة **17.44 %** أي حوالي 11031 مشروع استثماري و ما قيمته 1331679 مليون دج، أما قطاع الخدمات فقد احتل المرتبة الرابعة بنسبة **10.33 %** أي ما يعادل 6531 مشروع استثماري أي بقيمة 1272057 مليون دج ، بينما احتلت القطاعات التالية: الزراعة، التجارة، والاتصالات المراتب الأخيرة في نسبة حصولها على المشاريع الاستثمارية حيث بلغت نسبها على التوالي 2.12 %، 2 %، 5 %.

و منه نستنتج أن القطاع الخاص في الجزائر ينشط في القطاعات التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة مثال النقل، الصناعات التحويلية الحرفية و البناء و هذا راجع إلى الموارد المحدودة و الإمكانات المالية البسيطة إلى جانب تأثر أغلب المؤسسات الناشئة بطبيعة البيئة الاستثمارية التي تعرف مؤشراتها درجات غير محفزة للخواص و للمؤسسات الراغبة في الاستثمار ،فعلى سبيل مثال مؤشر الشفافية ومؤشر الحرية الاقتصادية و كذا البيروقراطية التي تعيق إنشاء و انطلاق المشاريع الاستثمارية سواء المحلية الخاصة أو الأجنبية ، هذا إلى جانب تداخل عناصر أخرى تتعلق بانعدام و نقص وسائل النقل الكبرى، انعدام و نقص البني التحتية والهياكل الاقتصادية التي تحفز على الانتشار الواسع للمشاريع.

3.2.4 حسب معـــيار التـــوزيع الجغـــرافي: وفقا للمخطط الجغرافي المبين في **الشكل رقم 03** نلاحظ أن المناطق الشمالية للبلاد، **وسط، شمال شرق، شمال غرب** هي المناطق الأكثر جاذبية للاستثمارات نظرا لخصوصياتها الإقليمية حيث تتركز بها **67 %** من المشاريع الاستثمارية المنجزة في كل أنحاء الوطن، في حين أن المناطق الأخرى كالهضاب العليا الشرقية و الجنوب الغربي تأتي في

وضعية وسيطة بنسبة **11 %** لكل منها من حيث المشاريع المنجزة، فعلى السلطات مواصلة الجهود المبذولة بتوفير البني التحتية و المعدات اللازمة وتقديم تدابير تحفيزية لإعادة التوازن الإقليمي و الاقتصادي لجميع مناطق القطر الوطني.

الشكل رقم 3: **توزيع الاستثمارات على المناطق الجغرافية بالبلاد خلال سنة 2019** المقياس : بالنسبة المئوية

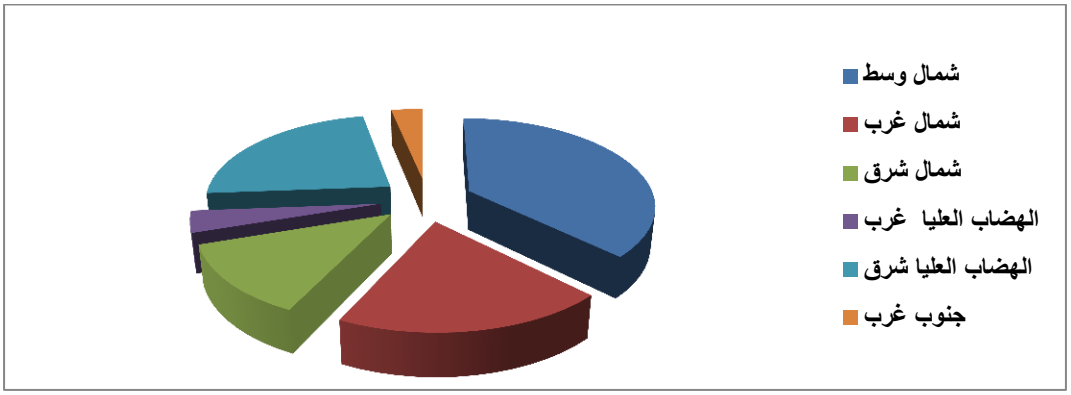

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، وزارة الصناعة – من إعداد الباحثة .

4.3.4 :بحسب عدد المؤسسات:

شكل رقم 4: **تطور عدد المؤسسات الخاصة الطبيعية والمعنوية بالجزائر خلال الفترة 2010-2019، الوحدة بـ: ألف دج**

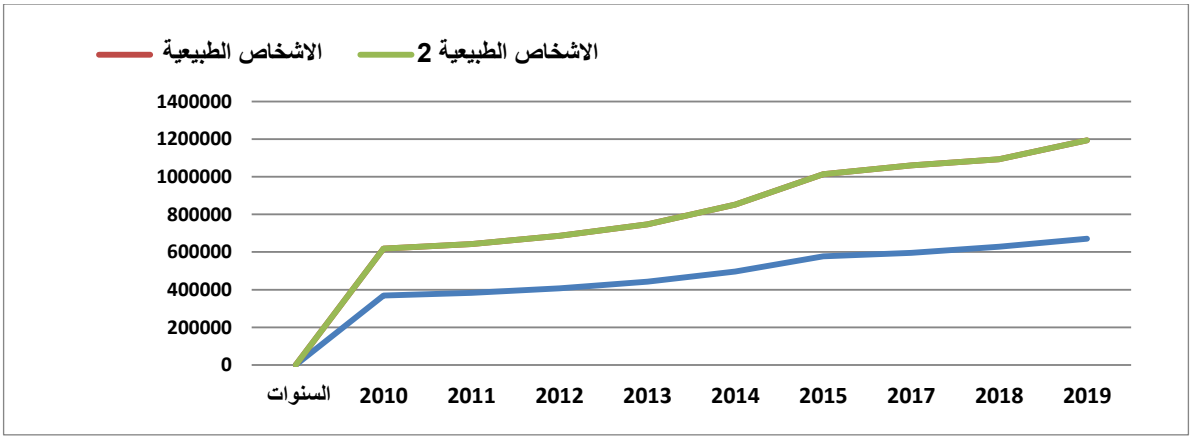

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة مشاريع الاستثمار،**www.andi.dz**، من إعداد الباحثة .

نلاحظ من خلال **الشكل رقم 4**، المبين أعلاه أن عدد المؤسسات الخاصة في تطور ملحوظ منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2019 حيث يأخذ المنحى مسار تصاعدي فبعدما بلغ عددها 36919 مؤسسة ذات شخص معنوي سنة 2010، و 249196 مؤسسة ذات الشخص الطبيعي وصل عددها إلى 671267 مؤسسة سنة 2019 بالنسبة للأشخاص المعنوية و 521829 مؤسسة بالنسبة للأشخاص الطبيعية، و يعود هذا التطور التصاعدي في عدد المؤسسات الخاصة إلى فعالية ودور الأجهزة القائمة على إدارة و إنشاء هاته

المؤسسات التي تعمل من أجل مرافقة الشباب أصحاب المشاريع و تسهيل كل الإجراءات الإدارية لهم لإنشاء مؤسساتهم الخاصة و منها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وكذا الوكالة الوطنية لدعم و ترقية المقاولاتية، غير أن إنشاء العديد من المؤسسات الخاصة لا يعكس بالضرورة فعاليتها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني و ذلك بسبب افتقار الكثير منها لمؤهلات الجودة و الأداء و كذا ابتعادها كل البعد عن الضوابط التنافسية العالمية مما يصعب مهمة تأدية نشاطها بأكبر فعالية و هذا ما سنبرزه من خلال دور القطاع الخاص في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 :

5: دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية: سنحاول تحليل انعكاس هذه المؤشرات على أداء القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و دعم التنمية الاقتصادية من خلال ثلاث محاور هي: **التشغيل، القيمة المضافة، النشاط الاقتصادي.**

1.5 :مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي :أشار الديوان الوطني للإحصائيات خلال الثلاثي الأول لسنة 2017 أن القطاع الخاص سجل ارتفاعا في النشاط الصناعي مقابل التراجع الذي عرفه القطاع العام خاصة في صناعات الحديد و الصلب و الميكانيك و التعدين والكهرباء ولإلكترونيك، و أشار إلى أن المؤسسات العامة و الخاصة قد استعملت طاقتها الإنتاجية بأكثر من 75 **%** خلال الثلاثي الأول **2017**، حيث أن حوالي **44 %**من المؤسسات العمومية استعملت ما بين 50 و 75 **%** من طاقتها الإنتاجية واستعملت المؤسسات الخاصة 34 **%** من طاقتها، أما فيما يخص التموين بالمواد الأولية فقد كان أقل من الطلب المعبر عنه حوالي 31 **%** في القطاع العمومي و أكثر من 26 **%** في القطاع الخاص ، من جانب آخر سجل الطلب على المواد المصنعة انخفاضا بالنسبة للقطاع العام و ارتفاعا في القطاع الخاص و من الناحية المالية فان 77 **%** في القطاع العام و 88 **%** من القطاع الخاص تحصلوا على قروض بنكية[22].

1.1.5، مساهمة المؤسسات الخاصة في القيمة المضافة: وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى 42 **%**سنة 2005، هذا ما يدفعنا إلى محاولة معرفة نسبة القيمة المضافة التي يحققها القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام.

- خلال الفترة 2016-2019:

جدول رقم5، تطور مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام و القيمة المضافة خلال الفترة 2016- 2019 بالنسبة المئوية %.

البيان	2016	2017	2018	2019
نسبة مساهمة القطاع العام في الإنتاج الداخلي الخام	34.6	35.5	36.8	34.7
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام	65.4	64.5	63.2	65.3
نسبة مساهمة القطاع العام في الإنتاج الداخلي الخام خارج المحرقات	19.8	19.4	19.0	19.3
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات .	80.2	80.6	81.0	80.7
نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة	32.3	34.3	36.0	33.4
نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة.	67.7	65.7	64.0	66.6

المصدر: من إعداد الباحثة **Les Comptes Economiques** De 2016A 202019 N899

خلال **الفترة 2016 –2019** و من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام هي أكبر من مساهمة القطاع العام، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع في الإنتاج الداخلي الخام 65.4 % سنة 2016 و بقيت تقريبا محافظة على هذه النسبة إذ بلغت **65.3 %** سنة 2019 مقارنة بالقطاع العام الذي بلغت نسبة مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام 34.6**%** سنة 2016 **و** حافظت على نفس النسبة حيث بلغت 34.7% سنة2019 ، أما القطاع العام فبلغت مساهمته في الإنتاج خارج المحروقات 19.8 %سنة 2016 و استقرت على هذه النسبة إلى غاية سنة 2019، أما مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة فقد بلغت 67.7 **%** سنة 2016 و استقرت على هذه النسبة حيث بلغت66,6 **%** سنة 2019 و هي نسبة قليلة و منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة و هذا راجع إلى الوضع العام الذي تشهده البلاد من توترات سياسية أثرت في مجملها على النشاطات الاقتصادية عامة ونشاطات الخواص بالدرجة الأولى إلى جانب انعكاس مؤشرات أداء الأعمال على فعالية المؤسسات الخاصة و الاستثمار بشكل عام

2.5: مساهمة المؤسسات الخاصة في التشغيل: إن إحصائيات التشغيل في الجزائر غير محددة بدقة، مما يجعل من الصعوبة تقدير حصة القطاع الخاص في التشغيل، فحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات فقد بلغ عدد العمال الناشطين في القطاع الخاص في الجزائر **6.95 مليون عامل** ما يمثل نسبة **63 %** من عدد عمال في الجزائر حسب ما نشرته وكالة الأنباء الجزائرية ، بينما بلغ عدد العمال في القطاع العمومي 4.09 **مليون عامل** ما يمثل نسبة 37 **%** من إجمالي العمال في الجزائر و بلغ عدد العمال في الجزائر 11.048 مليون عامل حسب إحصائيات سنة 2018،هذا و بلغ عدد الذكور 9.073 مليون عامل ما يمثل نسبة 82.1 **%** و 1.975 مليون امرأة عاملة ما يمثل نسبة 17.9 **%** .[23]

6: المشاكل و العراقيل التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر: انطلاقا مما سبق و استنادا على مؤشرات مناخ الأعمال المبينة في الجدول رقم03، استنتجنا مجموعة من المشاكل و العراقيل التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر و التي نلخصها فيما يلي:

1.6: **مشكل تراجع مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر:** هو مؤشر مركب يتكون من مؤشرات فرعية التي تحدد شكل الإجراءات و المحفزات، التي تمكن المؤسسات الخاصة من الاستثمار على نحو منتج و خلق فرص عمل و توسيع نطاق عملها.[24] و حسب هذا المؤشر و نقلا عن ما تضمنه تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي تحتل الجزائر مراتب متأخرة في مؤشرات أداء الأعمال كما هو مبين أدناه

الجدول رقم 03. مكـــانة الجـــزائر فـــي بيـــئة أداء الأعمـــال خلال الفترة 2010–2020

المؤشر	2010	2012	2014	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب العالمي	136	148	153	163	156	166	157	157
إنفاذ العقود	123	122	120	106	102	103	112	113
بدء النشاط التجاري	148	153	139	145	142	145	150	152
دفع الضرائب	168	164	174	169	155	157	156	158
التجارة عبر الحدود	122	127	131	176	178	181	173	172
تسجيل الملكية	160	167	156	163	162	163	165	165
تسوية حالات الإعسار	51	59	94	73	74	71	76	81
حماية المستثمرين	73	79	123	174	173	170	168	179
استخراج التراخيص	110	118	122	122	77	146	129	121
الحصول على الإئتمان	135	150	169	174	175	177	178	181

المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن: Doing Business Report Multi Years

2.6:**مشكل البيروقراطية الإدارة و نقص المعلومات:** إن أكبر مشكل رئيسي يعاني منه قطاع الخاص هو صعوبة إنشاء مؤسسة بسبب التسيير البيروقراطي و نظام الإدارة الجزائرية التي يتميز بكثرة الإجراءات الإدارية التي تستغرق مدة زمنية طويلة للاستجابة **و هذا وفقا للجدول رقم 03.**

إضافة إلى ماذكرناه سابقا توجد مشاكل ومعوقات أخرى منها مشكل **العقار الصناعي،** الذي يعتبر عائقا كبيرا في وجه المستثمرين لتحقيق مشاريعهم الاستثمارية و الصناعية، و كذلك **مشكل التمويل و الائتمان،** الذي يعتبر من أبرز المشاكل التي تواجه القطاع الخاص و خاصة في مرحلة الانطلاق، كما يوجد مشكل آخر و يتمثل في **مشكل التموين بالمواد الأولية** و المنتجات النصف مصنعة و خاصة المواد المستوردة الذي يعتبر أحد أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص، و كذلك التذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية في هذا المجال، إلى جانب **مشكل ضعف تنافسية المؤسسات الخاصة في الجزائر** و عدم وجود آليات لحماية المنتوج الوطني،و هذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها ضعف انخفاض الإنتاجية، ضعف الجودة، صغر الأسواق المحلية و قلة الديناميكية التكنولوجية، إذ نجد أن أغلب المؤسسات تقوم باستعمال تكنولوجيا بسيطة و غير متطورة و عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار، كما أن هناك مشاكل في **التسويـــق الخـارجي و التسويق الداخلي،** حيث نلاحظ أن المستهلك يقوم بتفضيل المنتجات الأجنبية لارتباطه بالسلع المستوردة لمدة زمنية طويلة إلى جانب عدم اهتمام المؤسسات بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم و خدماتهم، نقص الكفاءات التسويقية، عدم القدرة على السيطرة على التجار بإلزامهم بالتقيد بأسعار معينة و ثابتة.

7. نتـــائج الدراســة: من خلال دراستنا لواقع مناخ الاستثمار في الجزائر و انعكاسه على الدور التنموي للقطاع الخاص فقد توصلنا إلى النتائــج التالية:

– أن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ضئيلة جدا مقارنة بنسبة مساهمة القطاع في دول أخرى وهذا راجع إلى طبيعة مناخ الاستثمار و تأثير مؤشرات أداء الأعمال على القطاع الخاص في الجزائر.

– أن عدد المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص في الجزائر أكبر من المشاريع بالقطاع العام وتتركز في قطاع النقل الذي يشغل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع يليه القطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية

– المناطق الشمالية للبلاد، وسط، شمال شرق، شمال غرب هي المناطق الأكثر جاذبية للاستثمارات نظرا لخصوصياتها الإقليمية حيث ترتكز بنسبة 67 % من حيث عدد المشاريع بينما تنخفض هذه النسبة في المناطق الجنوبية .

– أن قيمة و حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تبقى ضئيلة و ضعيفة مقارنة بالدول العربية ، و من بين اكبر 10 وجهات للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية حقق كل من الأردن، تونس، المغرب، مصر اكبر زيادة في عدد المشاريع بنسب **100 % و 63 % و 56 % و 52**%على التوالي سنة 2019 وبفارق 24 مشروع في الجزائر مقارنة بـ 140 في مصر و 111 في المغرب .

– أن البيروقراطية و المنافسة غير الشرعية و مشكل العقار الصناعي و التمويل تعتبر من أهم و أبرز معوقات القطاع الخاص في الجزائر.

8. خـاتمة: إن اهتمام الجزائر بالقطاع الخاص مر عبر مراحل ارتبطت بسياسات متباينة حملت في طياتها العديد من التغيرات و الإصلاحات من أجل تحسين مناخها الاستثماري ليساعد على تدفق المشاريع الاستثمارية ،غير أنها لا تزال تعاني من عدة مشاكل تعرقل تطوير القطاع الخاص و هنا ينبغي أن تلعب هيئات دعم الاستثمار وكالات تشجيع و ترقية الاستثمار دورا محوريا في تذليل العقوبات أمام المستثمرين الخواص و المؤسسات الناشئة لتمكينهم من بعث مشاريعهم الاستثمارية في مناخ استثماري واعد.

الهوامش:

[1] عادل عبد العظيم ، اقتصاديات الاستثمار : النظريات و المحددات ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد السابع و الستون ، نوفمبر 2007 ص12.

[2] أ. وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2008.

[3] د. محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2009..

[4] د.جمال حلاوة – الدكتور علي صالح– مدخل إلى علم التنمية، عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، سنة 2009 ص20.

[5] د.محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، و د. علي عبد الوهاب نجا. التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2006

[6] د.محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، و د. علي عبد الوهاب نجا. مرجع سبق ذكره

[7] الدكتور يوسف جلباوي – الدكتور عبد خرابشة – نحو مفهوم افضل للتنمية الحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1989 –ص36

[8] د. ضياء مجيد الموسوي. أسس علم الإقتصاد.: ديوان المطبوعات الجامعية/ الجزائر، الجزء الثاني، 2014 ، ص 263

[9] نادر ادريس التل، أفاق اقتصاد السوق، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ، الأردن ، المطبعة الأولى ،1991 ص116

[10] د. حازم الببلاوي. الإصلاح السياسي و إدارة الحكم ، ندوة المؤسسات و النمو الاقتصادي في الدول العربية، وقائع الندوة المنعقدة من 19-20 ديسمبر 2006 صندوق النقد الولي، .معهد السياسات الإقتصادية أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، ص 240.

[11] د. مجد خضر. من مفهوم القطاع الخاص، التصفح 04 12, 2020 على الساعة 20:50 سا، mawdoo3.com2.

[12] د. بوسالم ابو بكر، د. بوفنش وسيبة، التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر ،مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص المجلد رقم 02 افريل 2018 ص 240

[13] د. ضياء مجيد الموسوي. مرجع سبق ذكره ، ص 263

د. بوسالم ابو بكر، د. بوفنش وسيبة، مرجع سابق ص 240.

[15] د. عبد الرزاقد مولاي لخضر. العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 09- سنة 2010 . ص 71-72.

[16] منصوري زين ، واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني ماي 2005 ص 143

[17] كرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع – الجزائر، 2011..

[18] www.alhurra.com، تصفح على الساحة 15.30 مساءا تاريخ 2022/02/02

[19] منصوري زين، مرجع سبق ذكره.

[20] أسماء بن طرادة، مركز الدراسات الوحدة العربية Caus، تقييم أداء الإقتصاد الجزائر في تعزيز المناخ الاستثماري. تاريخ الاسترداد 01 03, 2021، من http://caus.org.ib/ar: http://caus.org.ib/ar

[21] اكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص 268.

[22] موقع إليكتروني، www.eco.algeria.com . انخفاض النشاط الصناعي في العمومي و ارتفاعه في الخاص. تاريخ الاسترداد 08 04, 2021

[23]. الصفحة الرسمية لمدونة التوظيف في الجزائر. الاثنين 30 يوليو 2018.

[24] اكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص 268